من أحكام التقويم النحوي القليل دراسة نقدية

One of the provisions of the little grammar calendar is a critical study

م. د. حنان محمد عبد الزهرة

المديرية العامة للتربية في محافظة بغداد/ الرصافة الثالثة

Dr. Hanan Muhammad Abdel Zahra

General Directorate of Education in Baghdad Governorate /

Third Rusafa

hm9676028@gmail.com

المستخل

تدور فكرة هذا البحث على مصطلح (القليل) بوصفه حكمًا كميًا من أحكام التقويم النحوي المتناثرة في مواضع كثيرة من التراث اللغوي الذاخر التي تتجلى فيها ملامح التفكير النحوي، و قد نال مصطلح (القليل) عناية الباحثين والدارسين في حقل الدراسات اللغوية؛ فهو حكم يطلق على الظواهر اللغوية أو اللهجية الخارجة عن مستوى الكثرة، أو الفصاحة اللغوية، التي قد تطرح أو تستبعد ولا يقاس عليها؛ لمخالفتها الشواهد الكثيرة المسموعة عن الأعراب الفصحاء، في قبال ما كانت مطردة أو كثيرة في لغة العرب.

الكلمات المفتاحية: التقويم، النحو، الحكم، القليل، النقد.

Abstract

The idea of this research revolves around the term "**al-qalīl**" **(the little/few)** as a quantitative judgment within the scattered grammatical evaluations found in many places throughout the rich linguistic heritage, where features of grammatical thought are manifested. The term "**al-qalīl**" has received considerable attention from researchers and scholars in the field of linguistic studies; it is a judgment applied to linguistic or dialectal phenomena that fall below the level of abundance or linguistic eloquence. Such phenomena may be proposed or excluded and are not used as a standard of comparison, due to their contradiction with the many attested examples heard from eloquent Bedouins, in contrast to what was frequent or common in classical Arabic.

Keywords: Evaluation, Grammar, Judgment, Al-Qalīl, Criticism.

المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على الرسولِ الأمينِ حجةِ اللهِ على العالمين خاتَمِ المرسلينَ، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وصحبه المنتجبين...

أما بعد؛ فالمتتبع لمؤلفات النحويين منذ بداية التقعيد النحوي يجد الكثير من المصطلحات أو الأحكام التقويمية المتناثرة في أبواب النحو، تتجلى فيها ملامح التفكير النحوي، والقليل أحد المصطلحات التي حُظيت بعناية الباحثين والدارسين في اللغة؛ فهو حكم يندرج تحت المصطلحات الكمية، ويطلق على الاستعمالات اللغوية الخارجة عن مستوى الكثرة لبعض قبائل العرب، أو الفصاحة اللغوية أو القياس النحوي، التي قد تطرح أو تستبعد ولا يقاس عليها؛ لمخالفتها الشواهد الكثيرة المسموعة عن الأعراب الفصحاء، في قبال ما كانت مطردة أو كثيرة في لغة العرب.

ولمَّا كان مصطلح القليل ظاهرة عامة في حقل الدراسات اللغوية القديمة والمتأخرة ولاسيما النحوية منها، تحتاج إلى إعادة نظر ودراسة نقدية لمسائل النحو المتعلقة بالاستعمال اللغوي الموصوف بالقليل، اخترته مادة لبحثي الموسوم بـ(من أحكام التقويم النحوي القليل دراسة نقدية).

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في مطلبين، تسبقهما مقدمة، وتتلوهما خاتمة، فالمطلب الأول خصصته للحديث عن التقويم النحوي، ومصطلح القليل في اللغة والاصطلاح؛ لأنَّهما الحجر الأساس الذي يقوم عليه البحث، لذا كان لزامًا عليَّ أن تكون لي وقفة تعريفية لمفهومهما، ولهذا عنونته بـ(التقويم النحوي ومصطلح القليل دراسة في مفهومهما)، وخصصتُ المطلب الثاني للدراسة التطبيقية التي كان ميدانها المسائل النحوية المحكوم عليها من قبل النحويين بالقليل، وتحليلها ودراستها دراسة نقدية، فجاء بعنوان: (المسائل النحوية التي وصفت بالقليل دراسة نقدية)، وعرضت في الخاتمة أهم النتائج التي توصلتُ إليها في هذا البحث.

وأسأل الله التوفيق والسداد.

المطلب الأول: التقويم النحوي ومصطلح القليل دراسة في مفهومهما.

أولًا: التقويم النحوي:

التقويم لفظ مشتق من الفعل (قوَّم) الدال على إصلاح المعوج حتى يعود مستقيمًا ومنه تقويم الرماح، ووضع قيمة للشيء ومنه تقويم السلعة (الريامي، ٢٠١٧م، صفحة ١١٤)، جاء في تاج العروس: "وقَوَّمْتُ السِّلْعَةَ تَقْوِيمًا...، وقَوَّمْتُه: عَدَّلْتُه، فهو قَوِيمٌ ومُسْتَقِيمٌ، يقال: رُمْحٌ قَوِيمٌ" (الزبيدي، ب.ت، صفحة ٣١٢/٣٣), وقيل: "بمعنى التعديل والتوجيه للوجهة الصحيحة وإصلاح المعوج" (صافي، ٢٠٢١م، صفحة ١٢٦).

يعد التقويم النحوي أحد أبرز مظاهر النقد اللغوي في التراث العربي؛ إذ نشأ مع نشأة الدراسات النحوية؛ ، ويراد به اصطلاحًا: "تحديد القيمة، وقيمة كل شيء بحسبه؛ فالكلام خطأ وصواب، وجيد ورديء، وكثير وقليل، وما أشبه ذلك" (البكاء، ١٩٨٩م، صفحة ٢٠)، وعرف التقويم النحوي بأنَّه "ذلك الحكم القائم على أدلة وحجج، والموجه لمختلف مسائل النحو واتجاهاته: إمّا بالحسن والجودة، أو الرداءة والقبح، بغرض استنباط رأي قويم، وأفكار تتفق مع قواعد اللغة ونظامها السليم، وفي الوقت نفسه يجعل من النحو العربي سهل الفهم قابلًا للاستيعاب" (صافي، ٢٠٢١م، صفحة ١٢٧).

يشمل التقويم النحوي الأحكام النحوية التي تكشف عنها دراسة أبواب النحو العربي، والنظر في تفاوت وجوه تأليف الكلام بلحاظ الجودة والرداءة، والقلّة والكثرة في الاستعمال العربي الفصيح، وقد كشف الدكتور محمد كاظم البكاء _في دراسته عن كتاب سيبويه_ عن اتجاهين اثنين من التقويم النحوي، هما:

الأول: التقويم الوظيفي: يُعنى بالمعاني النحوية الوظيفية وأحكامها لتقويم صحة وجوه الكلام.

والاتجاه الآخر: التقويم النوعي الكمي: يُعنى بمستويات الكلام بلحاظ الجودة وكثرة الاستعمال، ويعد مصطلح (القليل) من مصطلحات التقويم الكمي. (البكاء، ١٩٨٩م، صفحة ٢٠٤_٢٠٥).

ثانيًا: مصطلح القليل في اللغة والاصطلاح.

❖ **القليل لغة:**

إنَّ مفهوم القليل في اللغة ليس له معنى محدد، بل يمكن أن يأتي بمفهومات متعددة هي على النحو الآتي:

١. خلاف الكثرة: جاء في لسان العرب:" القِلَّةُ: خِلاف الْكَثْرَةِ. والقُلُّ: خِلَافُ الكُثْر، وَقَدْ قَلَّ يَقِلُّ قِلَّة وقُلًّا، فَهُوَ قَليل" (ابن منظور، ١٤١٤هـ، صفحة ٥٦٣/١١).

٢. الافتقار: وقد ذكره الجوهري(ت٣٩٣هـ) إذ يقول: " قلل شيء قليل وجمعه قلل، مثل سَريرٍ وسُرُرٍ. وقومٌ قَليلونَ وقليلٌ أيضًا... وقد قل الشيء يقل قلة, وأقله غَيْرُهُ وقلَّلهُ في عينِه، أي: أراهُ إيَّاهُ قليلًا. وأقَلَّ: افْتَقر. وأقلَّ الجَرَّة: أطاق حَمْلَها" (الجوهري، ١٩٨٧م، صفحة ١٨٠٤/٥).

٣. النزر: يقول ابن فارس(ت٣٩٥هـ):" قلَّ: القاف واللام أصلانِ صحيحان، يدلُّ أحدهما على نَزَارة الشيء، والآخرُ على خلاف الاستقرارِ، وهو الانزعاج؛ فالأوَّل قولهم: قلَّ الشَّيءُ يقلُّ قلَّة فهو قليل" (ابن فارس، ١٩٧٩م، صفحة ١/٥).

٤. نقصان العدد: إذ يقول أبو هلال العسكري(ت٣٩٥هـ): "القلَّة تقتضي نقصان العدد يقال قوم قليل وقليلون ومن الْقُرْآن ﴿لشرذمة قَلِيلُونَ﴾{الشعراء:٥٤} يُرِيد أَن عَددهمْ ينقص عَن عدَّة غَيرهم, وَهِي نقيض الْكَثْرَة, وَلَيْسَت الْكَثْرَة إِلَّا زِيَادَة الْعدَد وَهِي فِي غَيره اسْتِعَارَة وتشبيه" (العسكري، ب.ت، صفحة ٤٣٤/١)، وذكر الراغب الأصفهاني(ت٥٠٢هـ) استعماله في العدد إذ قال: "القلّة الكثرة يستعملان في الاعداد، كما أنَّ العظم والصّغر يستعملان في الأجسام، ثمَّ يُستعار كل واحد من الكثرة والعظم ومن القلة والصغر للآخر، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا﴾﴿الأحزاب:٦٠} أي وقتا" (الأصفهاني، ب.ت، صفحة ٦٨٠).

٥. دون العشرة: إذ يقول أبو البقاء الكفوي (١٠٩٤هـ): " القليل: كلُّ شيء في القرآن قليلًا وإلا قليل: فهو دون العشرة" (الكفوي، ب.ت، صفحة ٧٠٢).

❖ **القليل اصطلاحًا:**

عُرِّف القليل في الاصطلاح بأنَّه "حكم أطلقه النحويون على بعض الظواهر اللغوية التي خالفت الأعم الأغلب من الشواهد المجموعة عن العرب شعرية كانت تلك الشواهد أم نثرية" (القواسمة، ٢٠١٢م، صفحة ١٧).

فالنحويون من البصريين أسسوا قواعدهم النحوية التي استنبطوها من مروياتهم الشعرية والنثرية على الكثير أو الغالب، أو المطرد في الاستعمال، وما خرج عن مستوى الكثرة من الظواهر اللغوية, أو خالفت الكثير الغالب من الشواهد اللغوية حكموا عليها بالقلّة، ولا يعتدون بها أو يقيسون عليها، وهذا ما نجده في بعض مسائل المذهب الكوفي التي نُعتت بالقليل؛ لأنهم جوزوا أن تبنى قاعدة نحوية بالقياس على المثال الواحد المسموع، بل تسمح الكوفيون في الاستشهاد بشطر بيت (عبد العزيز، ١٩٩٥م، صفحة ٥٠_٥١)، ولعلَّ السبب في وصف بعض المسائل النحوية بالقليل، هو عدم الاستقصاء الكامل والتام في كلام الأعراب الفصحاء، وفي هذا الصدد يقول أبو عمرو بن العلاء: "ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله ولو جاءكم وافرًا لجاءكم علم وشعر كثير" (السيوطي، ١٩٨٩م، صفحة ٥٣)، أو يكون متأتٍ من الضرورة الشعرية.

وقد يرد مفهوم القليل "بمعنى العدم المطلق، وحمل عليه قوله تعالى:﴿قَلِيلًا مَا تَشْكُرُونَ﴾{الأعراف:١٠}؛ لأنَّهم لم يشكروا لا قليلًا ولا كثيرًا" (الريامي، ٢٠١٧م، صفحة ٢٧٢), فـ "يجوز أن تكون المبالغة في القلّة كناية عن العدم بناء على أنَّ القليل إذا بولغ فيه يستتبعه العدم، وحينئذ يجوز أن يكون الانتصاب على الظرفية، وقلّما يستعمل لمعنيين أحدهما النفي الصرف وثانيهما إثبات الشيء القليل" (الكفوي، ب.ت، صفحة ٧٣٢), ولم يستعمل النحويون دلالة العدم المطلق لتقييم الظواهر النحوية، وإنما ورد مصطلح القليل في كلامهم للدلالة على مفهوم واحد ألا وهو نفي الكثرة في السماع والورود بنحو عام (الريامي، ٢٠١٧م، صفحة ٢٧٢).

وقد أُستُعمل حكم القليل لدلالات متقاربة من ناحية معناها العام، هي على النحو الآتي (السامرائي، ٢٠١٢م، صفحة ١٥٦_١٥٧):

١. قليل في الكلام أو الاستعمال: ومن صور التعبير عن الظواهر اللغوية بالقليل بنحو مطلق من دون تحديد لغة دون أخرى، قول النحويين: (قليل في كلام العرب)، كقول سيبويه (ت ١٨٠هـ): "وزعموا أنَّ ناسًا يقولون: كيف أنت وزيدًا، وما أنت وزيدا. وهو قليل في كلام العرب" (سيبويه، ١٩٨٨م، صفحة ٣٠٣/١)، و (قليل في الاستعمال)، كقول ابن يعيش (ت ٦٤٦هـ): "فمثال ما عمل من المصادر منوَّنًا قولك: (أعجبني ضربٌ زيدٌ عمرًا")، وإن شئت قلت: (أعجبنى ضربٌ عمرًا زيدٌ) فتُقدّم المفعول على الفاعل، وذلك قليل في الاستعمال" (ابن يعيش، ٢٠١٣م، صفحة ٧٥/٤) .

٢. قليل من العرب: والقلّة في هذه الحالة تكون موجهة إلى العرب الناطقين بالظاهرة النحوية, ومثاله قول سيبويه: "وسألته عن قول بعض العرب، وهو قليل: مذ عامٌ أول؟ فقال: جعلوه ظرفًا في ها الموضع، فكأنه قال: مذ عامٌ قبل عامك" (سيبويه، ١٩٨٨م، صفحة ٢٨٩/٣).

٣. لغة قليلة: ومثاله ما جاء في أوضح المسالك: "يرفع أفعل التفضيل الضمير المستتر في كل لغة؛ نحو: (زيد أفضل)، والضمير المنفصل، والاسم الظاهر، في لغة قليلة؛ كـ(مررت برجل أفضل منه أبوه)، أو (أنت)" (ابن هشام أ.، ٢٠١٢م، صفحة ٢٦٦/٣).

٤. قد تأتي القلّة مخصوصة بالشعر من دون سائر الكلام، ومن ذلك قول سيبويه: "وقد تدخل النون بغير (ما) في الجزاء، وذلك قليلٌ في الشعر، شبهوه بالنهي حين كان مجزومًا غير واجب، وقال الشاعر:

نَبَتُّمْ نَباتَ الخيزرانيِّ في الثَّرى حَديثًا متى ما يَأْتِكِ الخيرُ يَنْفَعَا" (سيبويه، ١٩٨٨م، صفحة ٥١٥/٣).

ولمّا كانت لغة الضاد غنية في مفرداتها، فقد يُكنى عن مفهوم القليل ببعض الألفاظ والتراكيب النحوية الدالة على القلّة، ولا يؤتى بلفظ القليل صريحًا في اصطلاحات النحويين، ولهم في الكناية جملة من الصور، هي: التقليل بـ(من) التبعيضية، وبحرف التقليل(قد) الداخلة على الفعل المضارع، والتقليل بالألفاظ (بعض), و (يسير)، و(عزيز), والتقليل بنفي الكثرة (الريامي، ٢٠١٧م، صفحة ٢٧٤_٢٧٦).

وقد يأتي الحكم الكمي (القليل) مفردًا تارة، وتارة أخرى يترافق مع غيره من المصطلحات، وذلك نحو: "قليل لا يكاد يعرف" (سيبويه، ١٩٨٨م، صفحة ١٤٧/١)، و"قليل خبيث" (سيبويه، ١٩٨٨م، صفحة ٣٨٩/١)، و"قليل شاذ" (السراج، ١٩٨٨م، صفحة ١٤٢/١)، و"قليل رديء" (سيبويه، ١٩٨٨م، صفحة ٥٥٥/٣), و"قليل جدًا" (المبرِّد، ب.ت، صفحة ٢٠٢/٢), و"قليل ضعيف" (ابن مالك أ.، ب.ت، صفحة ١٥٥٩/٣), و"ضعيف في الاستعمال، قليل في القياس" (ابن يعيش، ٢٠١٣م، صفحة ١٩٧/٢) وغير ذلك, والغاية من هذا الترافق هو تأكيد معنى القلّة.

المطلب الثاني: المسائل النحوية التي وصفت بالقليل دراسة نقدية.

١. إثبات نون الوقاية مع (لعلَّ) المسندة إلى ياء المتكلم.

إنَّ الاستعمال الكثير الورود في كلام العرب حذف نون الوقاية من الحرف المشبه بالفعل (لعلَّ) إذا كان متصلًا بياء المتكلم، فنقول: (لعلّي)، وإثباتها قليل، وهذا ما نصَّ عليه أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) بقوله: "وأنَّه لا

يجوز أن تدخل عليها نون الوقاية كما يجوز في سائر أخواتها، فلا يكاد يقال (لَعَلَّنِي) كما يقال (نَّنِي، وكأنَّنِي، ولكنَّنِي، ولَيْتَنِي) إلا أن يجيء ذلك قليلًا كما قال عروة بن الوَرْد (الورد، ب.ت، صفحة ٤٣):

دَعِينِي أطوفْ في البلاد لَعَلَّنِي أُفِيد غِنًى فيه لذي الحَقِّ مَحْملُ

وذلك قليل" (الأنباري، ٢٠٠٣م، صفحة ١٨٣/١)، ووصفه من بعده العكبري (ت٦١٦هـ) بـ(القليل جدًا)؛ إذ يقول: "إنَّ نونَ الوقايةِ لا تَكَادُ تَجِيْءُ مع (لَعَلَّ) بل تقولُ: (لَعلّي) و (لَعلّني)، قَليلٌ جدًّا" (العكبري، ١٩٨٦م، صفحة ٣٦٠)، وصرَّح أغلب شراح ألفية ابن مالك بقلّة الإثبات، وكثرة الحذف وفصاحته (ابن عقيل، ب.ت، صفحة ١١٢/١؛ الأشموني، ٢٠١٠م، صفحة ١٠٣/١؛ ابن طولون، ٢٠٠٢م، صفحة ١١٢/١_١١٣).

اختلف النحويون في علّة حذف نون الوقاية تعليلات عدّة: الأول: كراهية ثقل التضعيف؛ لأنَّ اللام تقارب النون في المخرج، لذلك تدغم اللام في النون وتدغم النون فيها، ولذلك تبدل اللام نونًا، فتحذف ههنا نون الوقاية؛ لاجتماع ثلاث نونان (النيلي، ٢٠١٩م، صفحة ٥٥٣/١)، وهذا ما صرّح به سيبويه أيضًا؛ إذ يقول: "فإن قلت: لعلّي ليس فيها نون. فإنَّه زعم أنَّ اللام قريب من النون، وهو أقرب الحروف من النون. ألا ترى أنَّ النون قد تُدغَم مع اللام حتى تبدَل مكانها لام، وذلك لقربها منها، فحذفوا هذه النون كما يحذفون ما يكثر استعمالهم إياه" (سيبويه، ١٩٨٨م، صفحة ٣٦٩/٢)، وهو ما نصَّ عليه يحيى بن حمزة اليمني (ت٧٤٩هـ) مصرحًا بقلّة إثبات النون، إذ يقول: "(لعلَّ)، والأكثر فيها حذف النون، قال تعالى: ﴿لَعَلِّي أَطَّلِعُ إِلَى إِلَهِ مُوسَى﴾{القصص:٣٨} من جهة أنَّ اللام مقاربة للنون، من حيث المخرج، فكأنَّه قد اجتمع فيه ثلاث نونات؛ فلهذا كان حذفها أحقَّ لما ذكرناه من الوجه، وقد حُكي: (لعلَّني)، وهو قليل، ووجه مشابهتها للأفعال؛ فلهذا أُجريت مُجراها في إثباتها فيها، وهو قليل" (اليمني، ٢٠٢٣م، صفحة ٣٢٨/٢)، والثاني: اللام المشددة في (لعلَّ) قد تبدل نونًا مشددة، فيقال: (لعنَّ) في بعض لغات العرب، وأولها لام وهي تشبه النون، فكأنها قد اجتمع فيها ثلاث نونات: النون المشددة المبدلة من اللام، واللام المشددة المقاربة للنون، واللام الأولى، ولو لحقتها نون الوقاية في هذه الحالة يكون قد اجتمع فيها أربعة أحرف متقاربة إن لم تبدل اللام نونًا، ويجتمع فيها متقارب ومتماثل إن أبدلت اللام نونًا، لهذا أُختير حذف نون الوقاية (النيلي، ٢٠١٩م، صفحة ٥٥٣/١).

والثالث: إنَّ (لعلّ) "شبيهة بحروف الجرّ في تعليق ما بعدها بما قبلها، كما في قولك: (تُبْ لعلّك تُفلح)" (الأزهري أ.، ٢٠٠٦م، صفحة ١١٩/١).

والرابع: القلّة في الكلام النثري، وهو ما يعنينا؛ فلم تأتِ (لعلّ) في القرآن العظيم وهو سيد الحجج السماعية بنون نون الوقاية، كقوله تعالى: ﴿إِذْ رَأَى نَارًا فَقَالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا إِنِّي آنَسْتُ نَارًا لَعَلِّي آتِيكُمْ مِنْهَا بِقَبَسٍ﴾{طه:١٠}،

وقوله تعالى:﴿فَاجْعَلْ لِي صَرْحًا لَعَلِّي أَطَّلِعُ إِلَى إِلَهِ مُوسَى﴾{القصص:٣٨}، وقوله جلَّ وعلا: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾{غافر:٣٦}، وقوله: ﴿لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ﴾{المؤمنون:١٠٠}.

أقول: إنَّ الإثبات ليس ضرورة شعرية يلجأ إليها الشاعر؛ لاستقامة وزن البيت الشعري كما توهم ابن الصائغ (ت٧٢٠هـ) (ابن الصائغ، ٢٠٠٤م، صفحة ٥٤٥/٢)، وابن الناظم (ت ٦٨٦هـ) (ابن الناظم، ٢٠٠٠م، صفحة ٤٣) حينما جعلاه من باب الضرورة، ولا نادرًا كما زعم المرادي (ت٧٤٩هـ) (المرادي، ٢٠١٩م، صفحة ١١٢/١)، أو قليلًا جدًا عند أغلب النحويين، بل هو استعمال فصيح جائز لغة لا غبار عليه؛ وذلك مراعاة لأصل الشبه بالفعل أو بأخوات (لعلّ) من دون الالتفات إلى تقارب الحرفين (اللام، والنون) في المخرج (الشاطبي، ٢٠٠٧م، صفحة ٣٣٣/١)، أي: إنَّ (لعلّ) حرف مشبه بالفعل أُجري في العمل مُجرى الفعل، فلزمه من علامة الضمير ما يلزم الفعلَ (ابن يعيش، ٢٠١٣م، صفحة ٣٤٨/٢)، فضلاً عن ذلك أنَّ (لعلّ) المسندة إلى ياء المتكلم فيها لغات كثيرة، ولهجات متعددة، منها: إثبات النون، يقول الأزهري (ت٣٧٠هـ) نقلًا عن ابن السكيت (ت٢٤٤هـ): "فِي لعلّ لُغَات، يَقُول بعض الْعَرَب لعلّي، وَبَعْضهمْ لعلّني، وَبَعْضهمْ لعَنِّي، وَبَعْضهمْ عَلِّي، وَبَعْضهمْ علَّني" (الأزهري أ.، ٢٠٠١م، صفحة ٧٩/١), ويزيد من قوة انتفاء القلّة الشواهد الشعرية الكثيرة الفصيحة التي لا يمكن إغفالها أو إنكارها، أو عدَّها جميعها من باب الضرورة الشعرية، منها، قول حاتم الطائي (الطائي، ٢٠٠٢م، صفحة ١٦):

أرِيني جَوادًا ماتَ هَزْلًا لعلَّني أرَى ما تَرَيْنَ أو بَخِيلًا مُخَلَّدا

وقول أبي مَسْلَمَة المُحاربيّ (ابن منظور، ١٤١٤هـ، صفحة ١١٩/١٣):

تَحشّنْتُ فِي تِلْكَ الْبِلَادِ لَعَلَّنِي بعاقبةٍ أُغْني الضعيفَ الحَزَوَّرا

وقول ثعلب(ت٢٩١هـ) (الأزهري أ.، ٢٠٠٦م، صفحة ٤٥٦/١):

فذرني أجول في البلاد لعلَّني أسر صديقًا أو يساء حسود

ومجنون ليلى (الملوح، ١٩٩٩م، صفحة ١٤١):

وأخرُجُ من بين البيوتِ لَعَلَّني أُحَدِّثَ عنكِ النَّفسَ في السِّرِّ خاليا

وقول الشاعر (ابن فارس، ١٩٧٩م، صفحة ١٥/٤):

وَأُشْرِفُ بِالْقُورِ الْيَفَاعِ لَعَلَّنِي أَرَى نَارَ لَيْلَى أَوْ يَرَانِي بَصِيرُهَا

وقول الآخر (العيني، ٢٠٠٥م، صفحة ٣٢٢/١):

فَقُلْتُ أَعِيرَانِي القَدُومَ لَعَلَّنِي أَخُطُّ بِهَا قَبْرًا لِأَبْيَضَ مَاجِدِ

٢. دخول لام الابتداء في خبر (لكن).

إنَّ مسألة دخول لام الابتداء في خبر (لكن) من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين؛ فالكوفيون أجازوا دخولها اعتمادًا على دليلين هما: السماع والقياس, فأمَّا السماع؛ فقد سمع عن بعض الأعراب الفصحاء إدخال اللام في خبر (لكن)، كقول الشاعر (الفراء، ب.ت، صفحة ٤٦٥/١؛ العيني، ٢٠٠٥م، صفحة ٥٤/٢):

ولكنَّنِي من حُبِّهَا لَكَمِيدُ.

وأمَّا القياس؛ فما قاله الفراء في كلامه عن (لكن): "وإنّما نصبت العرب بِهَا إِذَا شُددت نونها؛ لأنَّ أصلها: إنَّ عبد الله قائمٌ، فزيدت عَلَى (إن) لام وكاف فصارتا جميعًا حرفًا واحدًا ألا ترى أنَّ الشاعر قَالَ: ولكنني من حبّها لكميد. فلم تدخل اللام إلا لأنَّ معناها إنّ" (الفراء، ب.ت، صفحة ٤٦٥/١). فيتضح من حديث الفراء (ت٢٠٧هـ) أنَّ أصل (لكنّ) هو (أنَّ) زيدت عليه اللام والكاف كما أنَّ الحرف قد يزاد في أوله كـ(الهاء) في هذا وهاذاك، وأصلها ذا، وذاك، ولمّا كان دخول لام الابتداء في خبر (إنَّ) متفق عليه، جاز دخولها في خبر (لكنّ)؛ لأنَّها بمنزلة (أنَّ) (الفراء، ب.ت، صفحة ٤٦٦/١)، وهذا الأمر نصَّ عليه سيبويه من قبل بقوله: "ولكن المثقلة في جميع الكلام بمنزلة إنَّ" (سيبويه، ١٩٨٨م، صفحة ١٤٩/٢).

خلافًا للبصريين الذين منعوا ذلك؛ لأنَّ (اللام) منافية لمعنى (لكن)؛ فالأخيرة تقع متوسطة بين كلامين متغايرين في النفي والإثبات، واللام تأتي على جهة الابتداء، قاطعة لما قبلها عمّا بعدها (الأنباري، ٢٠٠٣م، صفحة ١٧٣/١؛ اليمني ي.، ٢٠٢٣م، صفحة ٢٤/٤؛ اليمني أ.، ١٩٩٩م، صفحة ١٧٠/٣)، وتعقيبًا على حجة المذهب الكوفي السماعية فقد عمد ابن يعيش إلى وصف الشاهد الشعري بالشاذ القليل؛ إذ يقول: "وأمّا البيت الذي أنشده فشاذّ قليل، وصحّةُ مَحْمَله على أنّه أراد (لكِن) الخفيفةَ، فأتي بـ(إنَّ) بعدها، والتقدير: ولكنْ إنّني، فحذفت الهمزة تخفيفًا، وادّغمت النون في النون، فقيل: (وَلكِنَّنِي) على حدّ قوله تعالى: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ﴾{الكهف:٣٨}، والأصل:

(لكن أنا هو الله)" (ابن يعيش، ٢٠١٣م، صفحة ٥٣٤/٤)، وحكم ابن أبي الربيع الأشبيلي (ت٦٨٨هـ) على مجيء اللام في خبر (لكن) بالقليل؛ إذ يقول: "وقد جاء في الشعر دخول اللام في خبر (لكن) قليلًا، قال:

ولكنَّني من حُبها لَعَميدُ

وكأنّه على تقدير: لكن إنني لعميد، ولو نطقت بهذا لجاز دخول اللام في خبر (إنّ) إلا أنَّه لا يكون إلا قليلًا على حسب ما ذكرت لك؛ لأنَّ (لكن) و(إنَّ) قد تركّبا حتى صارا كالحرف الواحد" (الأشبيلي، ١٩٨٦م، صفحة ٢١٠/١_٢١١).

إنَّ حكم ابن يعيش ومن بعده ابن أبي الربيع الإشبيلي على الدليل السماعي المتمثل بدخول (اللام) في خبر (لكن) بالشاذ القليل متأتٍ من أنَه لم يأتِ شيء منه إلا هذا الشطر، أو لا يكاد يعرف له نظير في القرآن الكريم أو في كلام العرب شعرًا ونثرًا، ولا يعلم له تتمة، فضلًا عن ذلك فأنَّ قائله مجهول النسبة، ولو صح إسناد البيت الشعري إلى من يوثق بعربيته ويتّصف بفصاحته (ابن مالك أ.، ٢٠٠٩م، صفحة ٤١١/١؛ البعلي، ٢٠٠٢م، صفحة ٤٣٢/٢)، فهو متأوَّل، وتقديره: (ولكن إنني من حبها لعميد) فحذفت همزة (إن) تخفيفًا، وأدغمت النون في النون، فصار (لكنّني) ونظيره قوله تعالى: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾{الكهف:٣٨}, والتقدير: (لكن أنا هو الله ربي) (ابن يعيش، ٢٠١٣م، صفحة ٥٣٤/٤).

والحقُّ أنَّي أُخالف ما افترضه البصريون من مسوغات تعليلية تخص الشاهد الشعري الذي وصف بالشذوذ والقلّة، وأرى أنَّها تفسيرات فيها نظر لإمكان الإجابة عنها بما يأتي:

١. إذا كان الشاهد الشعري اليتيم الذي لم يأتِ غيره على ألسنة العرب لا يصح أن يكون دليلًا مقبولًا على جواز دخول اللام في خبر (لكن)؛ فهناك شاهد آخر نثري ينقض دعوى المانعين، ويعزز حجة المجوزين ألا وهو قول أمير المؤمنين (عليه السلام) في نهج البلاغة: "لَقَدْ سَمِعْتُ رَنَّةَ الشَّيْطَانِ حِينَ نَزَلَ الْوَحْيُ عَلَيْهِ(صلى الله عليه وآله) فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ مَا هذِهِ الرَّنَّةُ؟ فَقَالَ: هذَا الشَّيْطَانُ قَدْ أَيِسَ مِنْ عِبَادَتِهِ، إِنَّكَ تَسْمَعُ مَا أَسْمَعُ، وَتَرَى مَا أَرَى، إِلاَّ أَنَّكَ لَسْتَ بِنَبِيٍّ، وَلكِنَّكَ لَوَزِيرٌ وَإِنَّكَ لَعَلَى خَيْر" (ابن أبي طالب، ٢٠٠٤م، صفحة ٣٠١).

٢. وأمَّا قولهم: البيت لا يعرف له قائل؛ فهذا لا يطعن في صحّة الاحتجاج بالمسموع عن العرب؛ فالحمل على روايته عن بعض الأعراب الفصحاء أولى من عدم الاحتجاج به، ولا عيب في الاحتجاج ببيت شعري مجهول

النسبة؛ لأنَّ من يطالع كتاب سيبويه يجد خمسين بيتًا شعريًا استشهد بها ولم يعرف قائلها(*)، ومع ذلك يحتج بها أهل النحو المتأخرين عنه، ولم يترددوا في قبولها في تأييد القواعد النحوية. ويضاف إلى ذلك أنَّ معرفة قائل الشاهد ليست بلازمة إذا عرف بطريقة ما أنَّه ضمن دائرة عصور الاحتجاج، وفي هذا الصدد يقول أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ): "وهذا لا يقدح في الاحتجاج، بل متى روي أنَّه من كلام العرب فليس من شرطه تعيين قائله" (الأندلسي، ٢٠٢٠م، صفحة ١١٨/٥).

٣. وأمَّا قولهم: عدم وجود تتمة له؛ فليس بصواب أيضًا، إذ أورد النحويون المتأخرون كابن هشام الأنصاريّ (ت٧٦١هـ) (ابن هشام أ.، ١٩٨٦م، صفحة ٣٥٧)، وابن عقيل (ت٧٦٩هـ) (ابن عقيل، ب.ت، صفحة ٢٣٩/١)، والأشمونيّ (ت٩٠٠هـ) (الأشموني، ٢٠١٠م، صفحة ٣٠٦/١) صدر البيت: يلومونني في حُبِّ ليلى عواذلي.

فضلًا عن ذلك لا يمكن القدح في أيِّ شاهد شعري بحجة أنَّه ليس له تتمة؛ "لأنَّه إنما وقع الاعتناء بمكان الشاهد، فلا حاجة إلى معرفة ما قبله ولا ما بعده إذ لا شاهد فيه" (الأندلسي، ٢٠٢٠م، صفحة ١١٨/٥).

ونستنتج مما سبق تفصيله أنَّ دخول لام الابتداء في خبر (لكن) يكون جائزًا غير ممتنعٍ، وحكم الشذوذ والقلّة منتفيًا؛ لوروده في نهج البلاغة وفي كلام العرب الفصحاء نثرًا شعرًا؛ أمَّا النثر؛ فنهج البلاغة أثبت عكس ما ذهب إليه المانعون تمامًا من عدم وجود شاهد آخر في دخول اللام في خبر (لكن) غير البيت الشعري الوحيد الذي كان مسوغًا في رد حجة المجوزين، وأمّا الشعر؛ فأنَّ الشاهد الشعري قد رواه الفراء؛ ومن المعلوم أنَّ "شواهد الفراء لا تخرج عن دائرة الاحتجاج التي اتفق عليها العلماء زمنًا ومكانًا، وإن استشهد بأبيات لم ينسبها إلى أصحابها؛ لأنَّه كان يعتمد إنشاد الأعراب الفصحاء لشواهده" (الهمس، ٢٠١٤م، صفحة ٦٦٦).

٣. إثبات التاء عند الفصل بين الفعل والفاعل.

إذا فصل بين الفعل وفاعله الحقيقي التأنيث بـ(إلا)، لم يجز إثبات التاء في النثر عند جمهور النحويين، فنقول: (ما قام إلا هند)، ولا يجوز (ما قامت إلا هند)، وإن ورد منه عن العرب حمل على الضرورة الشعرية، أي:

(*) يقول ابن هشام منكرًا من يرفض الاحتجاج بالبيت المجهول القائل: "ولو صح ما قاله لسقط الاحتجاج بخمسين بيتًا من كتاب سيبويه، فإن فيه ألف بيت قد عرف قائلوها وخمسين مجهولة القائلين". تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد:٣١٤. وينظر: الاقتراح في أصول النحو:١٢٧.

لا يجوز التأنيث إلا في الشعر (ابن الأثير، ١٤٢٠هـ، صفحة ٢٢٦/١)، كقول الشاعر ذي الرمة (الرمة، ١٩٩٧م، صفحة ٨٢):

طَوَى النَّحْزُ وَالأَجْرَازُ مَا فِي غُرُوضِهَا فَمَا بَقِيَتْ إلاَّ الصُّدُورُ الجَرَاشِعُ

وقول الشاعر (العيني، ٢٠٠٥م، صفحة ٩٣٤/٢):

مَا برئتْ مِنْ رِيَبةٍ وَذَمٍّ فِي حَرْبِنَا إلاّ بَنَاتُ العَمِّ أيضًا

خلافًا لابن مالك (ت٦٧٢هـ)؛ إذ ذهب إلى جواز التأنيث، مفضلًا الحذف عليه، وهذا ما نصَّ عليه في ألفيته (ابن مالك أ.، ب.ت، صفحة ١٤):

وَالْحَذْفُ مَعْ فَصْلٍ بِـ إِلاَّ فُضِّلاَ كَمَا زَكَا إِلاَّ فَتَاةُ ابْنِ الْعَلاَ

فقولنا: (ما زكا إلا فتاة) أفضل من (ما زكت إلا فتاة)، وهو قليل جدًا من وجهة نظر ابن عقيل؛ إذ يقول: "فقول المصنف(*) إنَّ الحذف مفضل على الإثبات يشعر بأنَّ الإثبات أيضًا جائز وليس كذلك؛ لأنَّه إن أراد به أنَّه مفضل عليه باعتبار أنَّه ثابت في النثر والنظم وأنَّ الإثبات إنما جاء في الشعر فصحيح وإن أراد أنَّ الحذف أكثر من الإثبات فغير صحيح؛ لأنَّ الإثبات قليل جدًا" (ابن عقيل، ب.ت، صفحة ٩١/٢).

تكمن العلة في أفضلية الحذف ورجحانه على الإثبات أنَّ الفعل مسندٌ في المعنى إلى مذكر، أي: إنَّ الفاعل في الحقيقة ليس هو ما بعد (إلا)، وإنما هو بدلٌ من فاعل مقدر قبل (إلا)، وذلك المقدر هو المستثنى منه، وهو مذكر، فلذلك ذُكر الفعل، والتقدير: (ما زكا أحدٌ إلا فتاة ابن العلا) (الأزهري أ.، ٢٠٠٦م، صفحة ٤٠٩/١).

وقد استدلَّ ابن مالك على جواز الإثبات في النثر بما جاء في القرآن من ذلك مقروءًا به، كقراءة معاذ بن الحارث (ت٦٣هـ)، وأبي جعفر (ت١٣٠هـ) في قوله تعالى:﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ {يس:٢٩} برفع (صيحة) (النيسابوري، ١٩٨١م، صفحة ٣٧٠؛ ابن جني، ١٩٩٩م، صفحة ٢٠٦/٢؛ محيسن، ١٩٩٧م، صفحة ٣٠١)، وقراءة الحسن البصريّ (ت١١٠هـ)، ومالك بن دينار (ت١٢٧هـ)، وعاصم الجحدري (ت١٢٨هـ) (ابن مالك أ.،

(*) يقصد ابن مالك.

٢٠٠٩م، صفحة ٤٧/٢؛ الأزهري أ.، ٢٠٠٦م، صفحة ٤١٠/١) في قوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحُوا لَا تُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ﴾ {الأحقاف:٢٥}؛ إذ "قرأ الحسن وعاصم الجحدري ((فأصبحوا لا تُرى إلا مساكنهم)) بالتاء ورفع المساكن على اسم ما لم يسم فاعله، وهذه القراءة عند الفراء بعيدة ؛ لأنَّ فعل المؤنث إذا تقدم وكان بعده إيجاب ذكرته العرب فيما زعم وحكى (لم يقم إلا هند)؛ لأنَّ المعنى عنده (لم يقم أحد إلا هند) (النحاس، ١٤٢١هـ، صفحة ١٧٠/٤)، وفي هذا الصدد يقول أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ): "تذكير الفعل في قراءة عاصم وحمزة: ((لا يرى إلا مساكنهم)) حسن، وهو أحسن من إلحاق علامة التأنيث الفعل، من أجل جمع المساكن، وذلك أنّهم جعلوا الكلام في هذا الباب على المعنى فقالوا: (ما قام إلّا هند)، ولم يقولوا: (ما قامت)، لمّا كان المعنى (ما قام أحد) حملوا على هذا المعنى، فإن كان المؤنث يرتفع بهذا الفعل، فالتأنيث فيه لم يجيء إلّا في شذوذ وضرورة فيما حكاه الأخفش" (الفارسي، ١٩٩٣م، صفحة ١٨٧/٦).

ونستنتج مما سبق أنَّ الوجهين جائزان على حدٍّ سواء لا ترجيح لأحدهما على الآخر؛ فالإثبات حملًا على اللفظ، والحذف حملًا على المعنى، وهذا ما نتلمسه من قول ابن الناظم (ت٦٨٦هـ): "فحمل على المعنى غالبًا، تقول: (ما زكا إلا فتاة ابن العلا) فتذكر الفعل؛ لأنَّ المعنى: (ما زكا شيء، أو أحد إلا فتاة ابن العلا)، وقد يقال: (ما زكت إلا فتاة ابن العلا)، نظرًا إلى ظاهر اللفظ" (ابن الناظم، ٢٠٠٠م، صفحة ١٦٢)، وقول الشاطبي (ت٧٩٠هـ): "ووجه رجحان الحذف أنَّ النَفي بـ(ما) يقتضى العمومَ والتذكير، فكأنَّه في المعنى: (ما قام أحدٌ إلّا هندٌ)، و(ما خرج إنسان إلّا وعدٌ)؛ فإذا كان المعنى على التذكير كان إسقاطُ التاء أولى، وإن كان اللفظ يقتضى غير ذلك. ووجهُ الإثباتِ القصدُ إلى إسناد الفعل إلى المؤنث، اعتبار اللفظ" (الشاطبي، ٢٠٠٧م، صفحة ٥٧٥/٢)، وأمَّا مذهب جمهور النحويين، وابن عقيل؛ فليس بسديد؛ لأنَّ إثبات التاء لا يقتصر على النظم دون النثر؛ بل قد يأتي في غير الشعر أيضًا، وبهذا يكون حكم ابن عقيل على إثبات التاء بالقليل جدًا منتقضًا، وخير دليل على ذلك سيد الحجج السماعية وهو القرآن الكريم، وذلك في موضعين: في قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ﴾{يس:٢٩}، وقوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾{يس:٥٣}، والقراءة القرآنية الثابتة الصحيحة، في قوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحُوا لَا تُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ﴾ {الأحقاف:٢٥}، فضلًا عن الاستناد إلى ظاهر اللفظ، وروده في البيتين المذكورين سلفًا.

٤. إنابة المفعول الثاني لباب (كسا) مناب الفاعل.

اتفق النحويون على أنَّ الفعل المتعدي إلى مفعولين، ليس أصلهما مبتدأ وخبرًا (باب كسا)، إذا بُني للمجهول، يجوز إقامة الأول عن الفاعل، نحو: (كسي زيدٌ ثوبًا)، و (أُعطي عمروٌ درهمًا) (سيبويه، ١٩٨٨م، صفحة ٤٢/١؛ الأزهري أ.، ٢٠٠٦م، صفحة ٤٣٢/١؛ الآلوسي، ٢٠١٦م، صفحة ٤١٨/١)، وكذلك إقامة المفعول الثاني، إذ

حكى ابن مالك أنَّ جمهور النحويين متفقون على جوازه إنْ أُمِن اللَّبس (ابن يعيش، ٢٠١٣م، صفحة ١٤٢/٧؛ البعلي، ٢٠٠٢م، صفحة ٢٢٢/١؛ الزبيري، ١٩٩٧م، صفحة ١٤٢/١؛ الآلوسي، ٢٠١٦م، صفحة ٤١٨/١)، وهذا ما أشار إليه في ألفيته (ابن مالك أ.، ب.ت، صفحة ٢٦):

وباتفاقٍ قد ينوبُ الثانِ من باب كسا فيما التباسُه أُمِن

فأمَّا إذا حصل لبسٌ نحو: (أعطيتُ زيدًا عمرًا)؛ فلا يجوز اتفاقًا أن يقال فيه: (أُعطي زيدًا عمروٌ)، بل يتعين إنابة المفعول الأول؛ للإلتباس تقدم أو تأخر؛ لأنَّ كلًّا منهما (المفعولين) يصلح أن يكون معطى، ولا يتبيّن المأخوذ من الآخذ إلا بالإعراب، لذا يتعيّن إقامة المفعول الأول وامتناع نيابة الثاني؛ لأنَّه فاعل معنى، والأقرب إلى الإنابة من الثاني، وإقامة ما هو فاعل معنى مفعول لفظًا أولى من إقامة ما هو مفعول لفظًا ومعنى (البعلي، ٢٠٠٢م، صفحة ٢٢٢/١؛ الأشموني، ٢٠١٠م، صفحة ٤٢٢/١؛ الأزهري أ.، ٢٠٠٦م، صفحة ٤٣٢/١_٤٣٣).

وتعقيبًا على كلام الناظم؛ فقد حكم شارح الألفية الشاطبيّ على جواز إنابة المفعول الثاني بالقليل؛ إذ يقول: "أمّا باب (كسا), فنقَل اتفاق النحويين على إجازة إقامة المفعول الثاني فيه, لكنه قليل ... بالنسبة إلى إقامة الأول دلّ على ذلك من كلامه: ((قد ينوب الثان)), وكذا قال النحويون: إنّ إقامة الأول أولى, فتقول إن شئت: كُسيَ ثوبٌ زيدًا, وأعطي الدرهمُ زيدًا, ومُلِّك الثوبُ زيدًا, وما أشبه ذلك" (الشاطبي، ٢٠٠٧م، صفحة ٥٢/٣).

إنَّ جواز إقامة المفعول الثاني قليل في كلام العرب قياسًا إلى كثرة إنابة الأول، ودليل ذلك استعمال الناظم صيغة (قد) و(الفعل المضارع) في قوله: ((قد ينوب)) التي عوّل عليها الشاطبيّ في وصفه بالقليل؛ لدلالتها على التقليل لا التحقيق.

وما نقله الناظم من اتفاق النحويين فيه نظر؛ لأنَّه حكي عن الكوفيين عدم جواز نيابة المفعول الثاني إذا كان نكرة، والأول معرفة، فلا يجوز أن نقول في نحو: (أعطيتُ زيدًا درهمًا): (أُعطي درهمٌ زيدًا)، ويتعيّن إقامة الأول دون الثاني، فنقول: (أُعطي زيدٌ درهمًا)؛ لأنَّ النائب عن الفاعل مسند إليه كالفاعل، والمعرفة أحق بالإسناد إليها من النكرة، حتى إن لم يحصل لبسٌ، وعُلِم أنَّ الآخذ أبدًا هو (زيد) والمأخوذ أبدًا هو(الدرهم). وقيل: يمتنع إنابة الثاني مطلقًا طردًا للبس، فيتعيّن نيابة المفعول الأول؛ لأنَّه فاعل معنى (الأزهري أ.، ٢٠٠٦م، صفحة ٤٣٢/١_٤٣٣).

أقول: لا يمنع الكوفيون نيابة المفعول الثاني وفاقًا للجمهور، لكنهم يمنعون ذلك إذا كان المفعول الأول معرفة والثاني نكرة، فلو كان الثاني معرفة كالأول جاز إقامة الأول والثاني على حدٍّ سواء إذا لم يخف اللَّبس، وربما هذا

الذي دفع ابن مالك إلى عدم الاعتداد بالخلاف، وقد صرح بنفيه في شرحي التسهيل والكافية (ابن مالك أ.، ٢٠٠٩م، صفحة ٦١/٢؛ ابن مالك أ.، ب.ت، صفحة ٦١٠/٢)، أو قد يكون مراده: اتفاق جمهور النحويين البصريين (الخضري، ١٤٣٢هـ، صفحة ٣٨٩/١).

وتجدر الإشارة إلى أنَّ الشاطبيّ لم يذكر أي دليل سماعي يؤكد كثرة إنابة المفعول الأول دون الثاني، واتكأ في حكم القليل على صيغة (قد والفعل المضارع) التي تفيد التقليل، والصواب أنَّ بعض العرب كانت تنيب المفعول الثاني مناب الفاعل إذا لم يحصل لبسٌ، ومنها ما نُقل عن الجرميّ في كتابه (الفرخ) قوله: "بعض العرب يقول: كُسي ثوبٌ زيدًا، وأُعطي درهمٌ عمرًا" (الأندلسي، ٢٠٢٠م، صفحة ٢٥١/٦؛ المضياني ، ٢٠١٧م، صفحة ١٩_٢٠)، وهذا النّص يُعدّ حجّة سماعية تعضد جواز نيابة المفعول الثاني سواء أكان ما ذكره الجرمي مسموعًا عن العرب أم قياسه عليه، وهو ما أشار إليه أبو حيان بقوله: "فينبغي أن يُحمل على ظاهره، ويكون ذلك حجة في إقامة الثاني نكرة مع وجود المعرفة، ويحتمل أن ينسبه إلى العرب؛ لأنَّه اقتاسه، فجعله من كلام العرب لذلك" (الأندلسي، ٢٠٢٠م، صفحة ٢٥١/٦). ولا تقتصر حجّة جواز الإنابة على ما حكاه الجرميّ سماعيًا فحسب، بل إنَّه يجوز إقامة الثاني قياسًا على كلام العرب: (أُدخل القبرُ زيدًا)، و(أُدخِلت القَلنَسوة رأسي)؛ لزوال اللّبس. (ابن الأثير، ١٤٢٠هـ، صفحة ١١٧/١؛ اليمني أ.، ١٩٩٩م، صفحة ٢٠٧/٢)

والجدير بالذكر أنَّ المسألة عند المحدثين كالدكتور فاضل السامرائي، لا تتعلق بقلّة إقامة المفعول الثاني بالنسبة إلى الأول، بل تتعلق بالمعنى، إذ يرى أنَّ إنابة أي المفعولين مقام الفاعل صحيح، لكنَّه يعتمد على المتكلّم، فإذا كان اهتمام المتكلم منصبًا على من أخذ الجائزة (محمد) في نحو قولك: (أُعطي محمد الجائزة)، أقام المفعول الأول، وإذا كان الحديث منصبًا على (الجائزة) لا على الآخذ، أقام الثاني فيقول: (أُعطيت الجائزة محمدًا) (السامرائي ف.، ٢٠١٧م، صفحة ٩٧/٢_٩٨).

٥. الجر بـ خلا, وعدا.

ثبت بالنقل الصحيح عن العرب أنَّ (خلا، وعدا) ينصبان الاسم المستثنى على أنَّهما فعلان ماضيان جامدان؛ لوقوعهما موقع الحرف وهو (إلا)، ويجرّانه على أنَّهما حرفا جر مختصان بالأسماء، فنقول: (قام القوم خلا زيدًا، وخلا زيدٍ), و(عدا عمرًا، وعدا عمرٍو) (المرادي، ٢٠١٩م، صفحة ٣٤٨/١)، وقد أشار ابن مالك إلى جواز جرّ المستثنى بهما، بقوله (ابن مالك أ.، ب.ت، صفحة ١٩):

واجرُرْ بسابِقَي يَكُونُ إنْ تُرِدْ وبَعْدَ ما انصِبْ وانْجِرارٌ قد يَرِدْ

وَحَيْثُ جَرَّا فَهُمَا حَرْفَانِ كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا فِعْلاَنِ

إلا أنَّ الجر قليل في كلام العرب قياسًا إلى كثرة ورود الثاني، من وجهة نظر ابن هشام الأنصاري، وأبي الثناء الآلوسي(ت١٢٧٠هـ)، جاء في أوضح المسالك: "وفي المستثنى بـ (خلا) و(عدا) وجهان: أحدهما: الجر على أنَّهما حرفا جر، وهو قليل، ولم يحفظه سيبويه في (عدا)، ومن شواهده قوله (العاملي، ٢٠١٨م، صفحة ٧٩/٣):

أَبَحْنَا حيَّهُم قتلًا وأسرًا عدا الشمطاء والطفل الصغير

وموضعهما نصب، فقيل: هو نصب عن تمام الكلام، وقيل: لأنهما متعلقان بالفعل المذكور, والثاني: النصب على أنهما فعلان جامدان لوقوعهما موقع (إلا) وفاعلهما ضمير مستتر (ابن هشام أ.، ٢٠١٢م، صفحة ٢٤٣/٢_٢٤٤). ويقول الآلوسي: "أما الخفض بـ(خلا وعدا)؛ فلأنهما حرفا جرٍّ، لكنه قليل، ولقلَّته لم يحفظه سيبويه" (الآلوسي، ٢٠١٦م، صفحة ١٤٧/٢).

نقل عن سيبويه أنّه لم يروِ الجر بـ(خلا) ويعرفه؛ لقلته، والصواب ليس كذلك؛ فقد نصَّ على حرفيتها وجعلها بمنزلة (حاشا) في جر الاسم الواقع بعدها إذ يقول: "وأما (حاشا)؛ فليس باسم، ولكنه حرفٌ يجر ما بعده كما تجر (حتى) ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء. وبعضُ العرب يقول: (ما أتاني القومُ خلا عبدِ الله)، فيجعل (خلا) بمنزلة حاشا" (سيبويه، ١٩٨٨م، صفحة ٢٤٩/٢_٢٥٠)، وقال في موضع آخر: "وما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة وليس باسم فحاشى وخلا في بعض اللغات" (سيبويه، ١٩٨٨م، صفحة ٣٠٩/٢)، ومن الأدلة السماعية التي اتكأ عليها من رجح حرفية (خلا) وجواز الجر بعدها قول الشاعر (العيني، ٢٠٠٥م، صفحة ٣٥٨/٢):

خَلا اللهِ لا أَرْجُو سِوَاك وإنَّما أَعُدُّ عيالي شُعْبةً مِنْ عِيالِكَا

وتعقيبًا على هذا الشاهد الشعري يقول ابن مالك: "هكذا رواه من يوثق بعربيته (خلا اللهِ) بالجر" (ابن مالك أ.، ٢٠٠٩م، صفحة ٢٢٩/٢)، وهذا دليل ينقض مَن زعم أنَّ الجرَّ بـ(خلا) لم يحفظ عن العرب، فضلًا عن ذلك فقد ذهب المالقيّ (ت٧٠٢هـ) إلى أنَّ الجرَّ بعد (خلا) أكثر من النصب، وهذا ما نصَّ عليه في قوله: "وهي حرف استثناء تخفض ما بعدها فيه، نحو قولك: (قام القوم خلا زيدٍ)، هذا هو الكثير فيها ...، وقد تكون ناصبة لما بعدها فيه، فتكون إذ ذاك فعلًا" (المالقي، ٢٠٠٢م، صفحة ٢٦٢)، ونقل عن الأخفش أنَّ (خلا وعدا) يستعملان حرفا جرٍّ (الزبيري، ١٩٩٧م، صفحة ٤٨/٢)، وأنَّ الجر هو ما سُمع عن الأعراب الفصحاء وليس النصب؛ إذ حكى عن الأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ) قوله: "كلّ العرب يجرون بـ(خلا)، وقد زعموا أنَّه ينصب بها وذلك لا

يعرف" (المرادي، ٢٠١٩م، صفحة ٣٤٩/١), وبهذا يكون الجر بـ(خلا) هو الأكثر وليس النصب، بل أنَّ الأخير _حسب كلام الأخفش_ لا يكاد العرب يعرفونه؛ "فهذا الذي التزمه سيبويه من النصب بـ(خلا) قال فيه الأخفش: إنَّه لا يعرف" (الأندلسي، ٢٠٢٠م، صفحة ٣١٨/٨). ومن ثمَّ ينتفي حكم القلة عن جواز الجر بـ(خلا).

وأمَّا (عدا)؛ فقد زعم غير واحد من النحويين أنَّ سيبويه لم يعرف الجر بعدها، والتزم فعليتها، ونصب الاسم المستثنى بعدها, ولم يحفظ حرفيتها؛ لأنَّ فعليتها أشهر وأكثر ورودًا في الاستعمال (المرادي، ٢٠١٩م، صفحة ٣٤٩/١؛ الأندلسي، ١٩٩٨م، صفحة ١٥٣٤/٣)؛ ولو سلَّمنا أنَّ سيبويه التزم فعليتها وقلَّة حرفيتها، فهذا لا يعني إنكار الحرفية عند غيره من النحويين، وبهذا وجب المصير إلى قبولها (المرادي، ١٩٩٢م، صفحة ٤٦٠)، فضلًا عن ذلك فقد نقل عن الأخفش الأوسط حرفيتها حملًا على نظيرتها (خلا) (السيرافي، ٢٠٠٨م، صفحة ١٠٠/٣؛ ابن يعيش، ٢٠١٣م، صفحة ٨٩/٨)، وهذا ما أشار إليه الشاطبي أيضًا بقوله: "ولم يذكر سيبويه الجر بـ(عدا)، فحمل على أنَّه غير جائزٍ عنده، وذلك أنَّ السماع في ذلك قليلٌ، فلم يبلغ سيبويه، فلذلك سكت عنه، وبلغ الأخفش فألحقه بخلا" (الشاطبي، ٢٠٠٧م، صفحة ٤٠٨/٣)؛ وعلى الرغم من النقل الصحيح المسموع عن العرب كقول الشاعر الذي استشهد به ابن هشام الأنصاري المذكور سلفًا، لكن الجر بعد (عدا) يبقى جائزًا قليلًا في قبال النصب الكثير المرجح؛ فلم أقف _ حسب استقرائي_ على عالم من أهل النحو يرجح الجر على النصب، فضلًا عن ذلك فأنَّ أئمة النحو يكاد يتفقون على أنَّ النصب بـ(عدا) أكثر وأرجح من الجر بها (الزنجاني، ٢٠٢٠م، صفحة ٨٨٣/٢؛ الجرجاني، ٢٠٢٤م، صفحة ٣١٥/١؛ المرادي، ٢٠١٩م، صفحة ٣٤٨/١).

الخاتمة

ولعلَّ من أهم النتائج التي توصلتُ إليها في هذا البحث هي على النحو الآتي:

١. لحظ البحث أنَّ القليل حكم محير حقًا في مفهومه اللغوي؛ إذ لم يأتِ بدلالة محددة بل بدلالات متعددة، وأنَّ النحويين تسمحوا في التعبير عن مفهوم القليل فيعبرون عنه بألفاظ من قبيل: (النزر، ويسير، وبعض، وعزيز).
٢. كشف البحث أنَّ الحكم بالقليل على بعض التراكيب النحوية لا يعني أنَّها غير جارية على ألسنة العرب، أو غير جائزة في كلامهم، بل هي استعمالات عربية فصيحة، لكنها لم تصل إلى مستوى الكثرة؛ لأنَّها قد تقتصر على لغة من لغات العرب، أو تقتصر على الشعر دون النثر.
٣. لفت البحث النظر إلى أنَّ استقراء كلام الأعراب الفصحاء كان ناقصًا، الأمر الذي أدى إلى ضياع الكثير من الاستعمالات النحوية الفصيحة من اللغة العربية، ومن ثَمَّ توهم من وصف ما ورد منها بالقليل.

٤. كشف البحث أنَّ بعض التراكيب النحوية حكم عليها بالقليل؛ لأنَّ القرآن الكريم لم يأتِ بها، وما جاء منها في الشعر عُدَّ ضرورة شعرية، والحقيقة أنَّها شواهد شعرية فصيحة كثيرة لا يمكن جعلها من باب الضرائر، وبهذا تنتفي صفة القلّة عنها، كما هو الحال في مسألة: إثبات نون الوقاية مع (لعلَّ) المسندة إلى ياء المتكلم.

٥. لم يوافق البحث أهل النحو في اطلاق حكم القليل على المسائل النحوية مدار البحث، فما كان قليلًا أصبح منتفيًا؛ بالاحتكام إلى القرآن الكريم، وقراءاته، أو كلام العرب نثرًا وشعرًا.

٦. أبان البحث أنَّ بعض التراكيب النحوية إذا كانت مقتصرة في حكمها على المعنى فيكون حكم القليل حينئذٍ منتقضًا، وتكون مع الوجه الكثير الورود عن العرب في كفة واحدة، كما هو الحال في مسألة: إنابة المفعول الثاني لباب (كسا) مناب الفاعل.

٧. لحظ البحث إنَّ درجة المسموع عن العرب متفاوتة، الأمر الذي جعل علماء النحو يحكمون على مسألة نحوية ما، بالقليل حسب، وتارة أخرى بالقليل جدًا، ومثال ذلك: مسألة إثبات نون الوقاية مع (لعلَّ) المسندة إلى ياء المتكلم.

٨. كشف البحث أنَّ مصطلح القليل يأتي بصورتين، منفردًا تارة كمسألة: الجر بخلا وعدا، وتارة أخرى ملازمًا لحكم من الأحكام التقويمية، ومنها: مسألة دخول لام الابتداء في خبر (لكن).

المصادر

القرآن الكريم.

الزبيري.أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد. *بغية العارف على رسالة الوظائف*. جامعة أم القرى. (١٩٩٧م).

النيلي أبو إسحاق إبراهيم بن الحسين. *التحفة الشافية في شرح الكافية في النحو لأبي عمرو جمال الدين ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ)*. لبنان: دار الكتب العلمية. (٢٠١٩م)

الشاطبي أبو إسحاق إبراهيم بن موسى. *المقاصد الشافية*. مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي. (٢٠٠٧م)

الأنباري.أبو البركات عبد الرحمن بن محمد كمال الدين. *الإنصاف في مسائل الخلاف* (المجلد الأولى). المكتبة العصرية. (٢٠٠٣م).

الكفوي أبو البقاء أيوب بن موسى. *الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية*. بيروت: مؤسسة الرسالة. (ب.ت).

العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين. *التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين* (المجلد الأولى). دار القرب الإسلامي. (١٩٨٦م)

ابن يعيش.أبو البقاء موفق الدين يعيش. *شرح المفصل* (المجلد الأولى). دمشق: دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع. (٢٠١٣م)

الآلوسي أبو الثناء محمود شهاب الدين. *حاشية الآلوسي على شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري*. تركيا: دار نور الصباح. (٢٠١٦م).

الأشموني أبو الحسن نور الدين علي بن محمد. *شرح الأشموني على ألفية ابن مالك* (المجلد الثانية). بيروت: دار الكتب العلمية. (٢٠١٠م)

ابن أبي طالب أبو الحسنين علي. *نهج البلاغة* (المجلد الرابعة). (د. صبحي الصالح، المحرر) القاهرة: دار الكتاب المصري. (٢٠٠٤م)

ابن فارس أبو الحسين أحمد.. *معجم مقاييس اللغة* (المجلد د.ط). دار الفكر. (١٩٧٩م)

الأشبيلي.أبو الحسين عبيد الله بن أحمد بن أبي الربيع. *البسيط في شرح جمل الزجاجي* (المجلد الأولى). بيروت: دار الغرب الإسلامي. (١٩٨٦م)

ابن الأثير أبو السعادات مجد الدين بن محمد. *البديع في علم العربية*. مكة المكرمة: جامعة أم القرى. (١٤٢٠هـ)

المبرِّد.أبو العباس محمد بن يزيد *المقتضب*. بيروت: عالم الكتب. (ب.ت).

ابن جني.أبو الفتح عثمان بن جني. *المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها*. وزارة الأوقاف- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية. (١٩٩٩م)

ابن منظور أبو الفضل محمد بن مكرم. *لسان العرب* (المجلد الثالثة). بيروت: دار صادر. (١٤١٤هـ).

السيوطي أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر. *الاقتراح في أصول النحو وجدله* (المجلد الأولى). دمشق: دار القلم. (١٩٨٩م)

الأصفهاني.أبو القاسم الحسين بن محمد. *مفردات ألفاظ القرآن الكريم*. دمشق: دار القلم. (ب.ت)

الزنجاني.أبو المعالي عز الدين عبد الوهاب. *الكافي في شرح الهادي*. الأردن: دار النور المبين للنشر والتوزيع. (٢٠٢٠م)

الأزهري أبو الوليد خالد بن عبد الله. *شرح التصريح على التوضيح* (المجلد الثانية). بيروت: دار الكتب العلمية. (٢٠٠٦م)

سيبويه.أبو بشر عمرو بن عثمان. *الكتاب* (المجلد الثالثة). القاهرة: الخانجي. (١٩٨٨م).

النيسابوري أبو بكر أحمد بن الحسين. *المبسوط في القراءات العشر*. دمشق: مجمع اللغة العربية. (١٩٨١م)

السراج أبو بكر محمد.. *الأصول في النحو* (المجلد الأولى). مؤسسة الرسالة. (١٩٨٨م)

المالقي أبو جعفر أحمد بن عبد النور. *رصف المباني في شرح حروف المعاني*. دمشق: دار القلم. (٢٠٠٢م).

النحاس أبو جعفر أحمد بن محمد. *إعراب القرآن* (المجلد الأولى). بيروت: دار الكتب العلمية. (١٤٢١هـ)

الأندلسي أبو حيان محمد بن يوسف. *التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل* (المجلد الأولى). دار كنوز إشبيليا. (٢٠٢٠م).

الفراء أبو زكريا يحيى بن زياد. *معاني القرآن* (المجلد الأولى). مصر: دار المصرية للتأليف والترجمة(ب.ت).

السيرافي أبو سعيد الحسن بن عبد الله. *شرح كتاب سيبويه*. بيروت: دار الكتب العلمية. (٢٠٠٨م)

البعلي أبو عبد الله محمد بن أبي الفتح. *الفاخر في شرح جمل عبد القاهر*. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. (٢٠٠٢م).

ابن مالك أبو عبد الله جمال الدين بن مالك. *شرح الكافية الشافية*. مكة المكرمة: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي. (ب.ت)

ابن مالك أبو عبد الله بدر الدين محمد. *شرح ابن الناظم* (المجلد الأولى). دار الكتب العلمية. (٢٠٠٠م)

ابن مالك أبو عبد الله جمال الدين. *شرح التسهيل* (المجلد الثانية). بيروت: دار الكتب العلمية. (٢٠٠٩م)

ابن مالك أبو عبد الله جمال الدين. *ألفية ابن مالك*. دار التعاون. (ب.ت).

ابن طولون أبو عبد الله شمس الدين محمد بن علي. *شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك*. بيروت: دار الكتب العلمية. (٢٠٠٢م)

ابن الصائغ أبو عبد الله محمد بن حسن. *اللمحة في شرح الملحة*. المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية. (٢٠٠٤م)

الفارسي أبو علي الحسن بن أحمد. *الحجة للقراء السبعة* (المجلد الثانية). دار المأمون للتراث. (١٩٩٣م).

ابن هشام أبو محمد جمال الدين. *تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد* (المجلد الأولى). دار الكتاب العربي. (١٩٨٦م).

ابن هشام. أبو محمد جمال الدين بن هشام. *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك* (المجلد الرابعة). لبنان: دار الكتب العلمية. (٢٠١٢م)

المرادي.أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم. *الجنى الداني في حروف المعاني*. بيروت: دار الكتب العلمية. (١٩٩٢م)

المرادي أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم. *شرح الألفية لابن مالك*. القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع. (٢٠١٩م)

العيني أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى. *المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية* (المجلد الأولى). بيروت: دار الكتب العلمية. (٢٠٠٥م)

الأزهري أبو منصور محمد بن أحمد. *تهذيب اللغة*. بيروت: دار إحياء التراث العربي. (٢٠٠١م)

الجوهري.أبو نصر اسماعيل بن حماد. *الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية* (المجلد الرابعة). بيروت: دار العلم للملايين. (١٩٨٧م)

العسكري أبو هلال الحسن بن عبد الله. *الفروق اللغوية*. مصر: دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع. (ب.ت)

ابن عقيل بهاء الدين عبد الله. *شرح ابن عقيل*. بيروت: دار القلم. (ب.ت)

الطائي حاتم. *ديوان حاتم الطائي* (المجلد الثالثة). بيروت: دار الكتب العلمية. (٢٠٠٢م)

ذو الرمة. *ديوان ذي الرمة* (المجلد الأولى). بيروت: دار الجيل. (١٩٩٧م)

السامرائي.صباح علاوي. *الأحكام النوعية والكمية في النحو العربي* (المجلد الأولى). الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع. (٢٠١٢م)

الهمس طاهر محمد. *كتاب سيبويه وأثره في نحاة الكوفة حتى القرن الرابع الهجري* (المجلد الأولى). دمشق: دار النوادر. (٢٠١٤م)

الورد عروة. *ديوان عروة بن الورد*. مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم. (ب.ت)

السامرائي فاضل. *معاني النحو*. بيروت: دار ابن كثير. (٢٠١٧م)

القواسمة قاسم خليل. *طعن النحاة واللغويين في لغات العرب* (المجلد الأولى). الاردن: دار الحامد للنشر والتوزيع. (٢٠١٢م)

الملوح قيس. *ديوان قيس بن الملوح* (المجلد الأولى). بيروت: دار الكتب العلمية(١٩٩٩م).

العاملي.محمد علي بن محي الدين. *شرح شواهد شرح بن الناظم على الألفية* (المجلد الأولى). كربلاء: مجمع الإمام الحسين (عليه السلام) العلمي لتحقيق تراث أهل البيت (عليهم السلام). (٢٠١٨م)

عبد العزيز محمد حسن. *القياس في اللغة العربية* (المجلد الأولى). القاهرة: دار الفكر العربي. (١٩٩٥م).

الجرجاني.محمد علي . *المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبية*. القاهرة: المكتبة الخيرية. (٢٠٢٤م).

محيسن محمد محمد سالم. *الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر*. بيروت: دار الجيل . (١٩٩٧م)

الخضري.محمد مصطفى بن خضر. *حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*. ايران: منشورات ذوي القربى. (١٤٣٢هـ)

الريامي محمود سليمان. *المصطلحات التقييمية في النظرية النحوية الأصول والمفاهيم والعلاقات* (المجلد الأولى). الأردن: دار كنوز المعرفة. (٢٠١٧م)

اليمني يحيى حمزة. *الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية* (المجلد الأولى). القاهرة: دار السلام. (٢٠٢٣م)

صافي زهرة. تقويم النحو العربي عند شوقي ضيف_ قراءة في المنهج_، الممارسات اللغوية. (ديسمبر, ٢٠٢١م).

البكاء محمد كاظم. منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، (المجلد الأولى). بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة. (١٩٨٩م).

الزبيدي. محمد بن محمد بن عبد الرزاق. تاج العروس من جواهر القاموس. دار الهداية. (ب.ت).